القاهرة في 11 فبراير 2024

السادة/ قِطاع الإفصاح بالبورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،

نَودُ أن نُحيط سيادتكم عِلمًا بأن مجلس إدارة مصرفنا قد انتهى من انعقاده اليوم الموافق 11 فبراير 2024، وفيما يلى أهم القرارات التي اتخذها:

- اعتمد المَجلس القوائم المالية (المُجمعة والمُستقلة) عن الفترة المالية المُنتهية في 31 ديسمبر 2023، وحساب الأرباح والخسائر ومشروع توزيع الأرباح عن عام 2023، وتقرير مَجلِس الإدارة السنوي عن نشاط البنك خلال نفس العام الذي يتضمن التقارير السنوية لمُتابعة إفصاحات الاستدامة والتغير المناخي الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية. كما اعتمد المَجلِس أيضًا تقرير حوكمة الشركات المُقيدة بالبورصة المِصرية والصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية (مُرفق طيّه صورة من القوائم المالية وكافة التقارير المُشار إليها).
- زيادة رأس المال المُصدر والمدفوع من 30.195.010.000 جنيهًا مِصريًا ليُصبح 30.431.580.000 جنيهًا مِصريًا بزيادة قدرُها 236.570.000 جنيهًا مِصريًا بعدد 23.657.000 سهم، وذلك لإتاحة الأسهُم المُستحقة للعاملين والمُديرين عن عام 2020 والتي تُمثل الشريحة الخامسة عشر من برنامج تحفيز وإثابة العاملين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع، على أن تُنفذ الزيادة بعد استيفاء البنك لكافة الموافقات اللازمة. كما وافق المَجلِس على تعديل المادتين (6 و7) من النظام الأساسي بما يعكس الزيادة المذكورة في رأس المال. على أن يتم السير في الإجراءات والعرض على الجمعية العامة العادية في اجتماعها القادم بعد حصول مصرفنا على موافقة البنك المركزي المِصري على ما تقدم.
- وافق المَجلِس على دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد يوم الأثنين الموافق 25 مارس 2024، وسوف يتم موافاة هيئتكم الموقرة بصورة من الدعوة عند نشرها.
- كما وافق المَجلِس على دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد يوم الأثنين الموافق 25 مارس 2024، وذلك للنظر في الموافقة على ما يلي، رهنًا بموافقة البنك المركزي المِصري:
  - إصدار أدوات مالية أو أو قروض مُساندة أو ودائع مُساندة أو أدوات مالية مُختلطة بحد أقصى مليار دولار أمريكي أو ما يُعادلها بالعُملة المحلية أوالعُملات الأجنبية الأُخرى لتمويل أنشطة البنك، وذلك بخلاف الجُزء المُتبقي من الموافقة الصادرة من الجمعية العامة غير العادية السابقة. ويجوز أن تحتوي شروط الإصدار على ما يلزم لإدراج الأدوات المالية ضمن رأس المال العام للبنك أو رأس المال المُساند (الشريحة الثانية) وفقًا للحاجة. وتفويض مَجلِس الإدارة في تحديد الشروط اللازمة واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات المُتعلقة بالإصدارات المُزمَع طرحها وإجراء أية تعديلات على هذه الشروط وفقًا لمُتطلبات الجهات الرقابية.

ونَودُ التأكيد على أن المُلخص الذي تم موافاة البورصة المِصرية به يتضمن كافة الأحداث الجوهرية التي يجب الإفصاح عنها وفقًا لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقواعد والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وأن جميع ما لم يتم الإفصاح عنه يدخُل في إطار المعلومات التي كفل القانون حماية سريتها بأحكام قواعد سرية حسابات البنوك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

نيللي الزنيني

مسؤول أول علاقات المُستثمرين